

الاختراق الاقتصادي الأوروبي في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر 1800-1899م، بلاد الشام نموذجًا

رؤوف عبد الله محمد الشرفين، عبد المجيد الشناق*

ملخص

تتاول البحث الاختراق الاقتصادي للدولة العثمانية الذي تم عن طريق الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأوروبية بطريقة منظمة، وأثر تلك الامتيازات على الدولة العثمانية، وقد تتاول منطقة بلاد الشام على وجه الخصوص لما ظهر فيها من تباين وتغيير في الاقتصاد الشامي كنتيجة لتلك الامتيازات، بالإضافة إلى الأساليب والطرق الأوروبية في التعامل مع الاقتصاد الشامي، وطرق حماية ودعم الاقتصاد الأوروبي مقابل الحصول على تبعية الاقتصاد الشامي، ثم أساليب تحويل المزارعين الشاميين وصرفهم عن زراعتهم إلى العمل الخدمي في التجارة.

الكلمات الدالة: الاختراق الاقتصادي، الدولة العثمانية، بلاد الشام، القرن التاسع عشر.

المقدمة

بدأ إحساس المجتمع العثماني بالتأثير الغربي عن طريق التجارة التي بدأ ميزانها يميل لصالح بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا، حيث البضائع المصنعة بمستوى متقدم وجودة عالية؛ نتيجة للتطور التقني المتمثل بالثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، بالإضافة إلى الحماية الجمركية التي فرضتها دول أوروبا على الواردات إليها للحفاظ على صناعاتها، وقد سهّلت الامتيازات الأجنبية التي كانت الدولة العثمانية قد منحتها لبعض دول أوروبا هذا التغلغل الاقتصادي، فقد مُنح التجار الأوروبيون بموجبها الأمان وحرية التجارة داخل أراضي الدولة، كما خُفّضت الضرائب التي كان عليهم أدائها مما أعطاهم ميزة على التاجر المحلي، هذا في الوقت الذي تحولت فيه الصادرات العثمانية من الصناعات إلى منتجات الزراعة التجارية التي أصبحت تزود الأسواق الأوروبية باحتياجاتها من المواد الأولية، خصوصًا تلك الصادرة من بلاد الشام مثل الحبوب والقطن والكتان والحريز.

عرفت بلاد الشام خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ازدهارًا اقتصاديًا وسكانيًا، وساهم في ذلك كون قوافل الحج تجتمع في دمشق لتنتقل إلى الحجاز، وأغلب قوافل التجارة البرية نحو الخليج العربي والعراق تمر من حلب. واستمر الوضع الاقتصادي خلال عهد ولاية آل العظم في القرن الثامن عشر جيدًا، بعد ذلك أخذت الأمور تتغير خصوصًا في القرن التاسع عشر، وبعد الوقوف على هذه المشكلة كان لابد من دراستها، ومعرفة الأسباب التي قادت إلى هذا التغيير، وخصوصًا أنه تغيير للأسوأ، ومع بداية جمع المصادر والمراجع لاحظ الباحثان ندرة المصادر العربية التي تتحدث عن تاريخ بلاد الشام الاقتصادي إبان حكم الدولة العثمانية بالرغم من وجود آلاف المراجع حول الدولة العثمانية. ومستعينًا بالمراجع العربية أو تلك المعربة، وبمعرفته باللغة الإنجليزية والتركية، واستعانته في بعض الأحيان بالمختصين في اللغات الأجنبية كالفرنسية والألمانية، فقد حاول الباحثان الحصول على المعلومة من تلك المصادر، ومع الشروع في كتابة هذا البحث رأى الباحثان أن يقسماه إلى مجموعة من العناوين، هي:

1. التعريف بالاختراق لغة واصطلاحًا.
2. وضع الدولة العثمانية والقوى الأوروبية في القرن التاسع عشر.
3. التجارة الأوروبية مع الدولة العثمانية.
4. إضعاف الإنتاج المحلي.

* وزارة التربية والتعليم؛ وقسم التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2018/2/5، وتاريخ قبوله 2018/10/9.

متبعان للطريقة الوصفية التحليلية للأحداث التاريخية التي أدت إلى ظهور هذه المشكلة في الاقتصاد العثماني عموماً، واقتصاد بلاد الشام على وجه الخصوص، ثم التطرق إلى أبرز النتائج الحاصلة جراء تطبيقها وأثرها على المجتمع الشامي، وكيفية تحويل المزارع والتاجر الشامي إلى تابع للمؤسسات التجارية لبعض الدول الأوروبية مما أضعف إنتاجه الزراعي، الأمر الذي انعكس على تردي وضعف الحركة التجارية، تاركاً أرضه وتجارته لتسقط في الهاوية، لاهتاً وراء الأموال التي يأخذها نقداً وبسرعة وبجهد أقل ومحدد زمنياً، هذا ما سيتناوله البحث في تحليل الأسباب والعوامل المؤثرة في الحياة الاقتصادية في بلاد الشام.

1. معنى الاختراق الاقتصادي:

1-1. الاختراق في اللغة:

من الفعل (خرق) الخَرْقُ: الفُرجة، وجمعه خُرُوق؛ خَرَقَهُ يَخْرِقُهُ خَرْقاً وخَرَقَهُ، واخْتَرَقَهُ فَتَخَرَّقَ وانخَرَقَ واخْرَزُوقَ، يكون ذلك في الثوب وغيره. والخرق الشَّقُّ في الحائط والثوب ونحوه. يقال: في ثوبه خرق وهو في الأصل مصدر. والاختراق المَمْرُ في الأرض عَرَضاً على غير طريق. واختراق الرياح: مُرورها (ابن منظور، 2003، 1141).

ويقال اخترق يخرق، اختراقاً، فهو مخترق، والمفعول مخترق، اخترق الصُفوفَ خرقها ونفذ منها، مَرَّ من خلالها: اخترق الجيشُ الحدودَ، اخترقتِ الطائرةُ حاجزَ الصوت، اخترق الجيشُ الحصارَ: خرقه ونفذ منه، اخترق الرِّجلُ القومَ: مضى وسطهم، اخترق السَّهمُ الرميَّةَ: نفذ فيها، اخترق العدوُ الحدودَ: عبرها مهاجماً، اخترق الكلامُ مسامعَه: وصل إليه بقوة، اخترق المسافرُ الأرضَ: مَرَّ فيها عَرَضاً على غير طريق معروف (عمر، 2008، 634-636).

2-1. الاختراق في الاصطلاح:

اختراق السوق: إستراتيجية تستهدف زيادة نصيب الشركة في أسواقها القائمة ويتم ذلك بطرق عديدة منها زيادة مشتريات العملاء الحاليين واجتذاب عملاء الشركات المنافسة واجتذاب مشتريين جدد لمنتجاتها. والسوق هو ما يصل إليه مجمل ناتج الحركة الاقتصادية في البلد (مركز الإعداد والتطوير، 1986، 26).

ويرى الباحثان ونظراً لأن الاختراق في الزمن الحاضر إنما هو مصطلح يطلق على الشائين الاقتصادي والفكري أن الاختراق الاقتصادي المقصود هنا هو: التوغل المالي والتجاري في الدولة العثمانية من قِبَل الدول الأوروبية، تحت ستار الامتيازات الأوروبية لتحقيق مآرب خاصة لكل دولة، والعمل على تقويت القوى الداخلية للدولة العثمانية؛ من أجل استباحة الدولة وتقسيمها لاحقاً، وبناء عليه حدد الاختراق مهاماً اقتصادية متنوعة ومناطق معينة بعينها، تلك التي تمتلك اقتداراً اقتصادياً، ونشاطاً تجارياً، معتبراً في مجمل الناتج القومي للدولة العثمانية في القرن التاسع عشر.

2. وضع الدولة العثمانية والقوى الأوروبية في القرن التاسع عشر.

1-2. وضع الدولة العثمانية.

قامت الدولة العثمانية التي أسسها عثمان الأول بن أرطغرل (1299-1326م)، واستمرت قائمة لما يقرب من 600 سنة، حيث بلغت ذروة مجدها وقوتها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، فامتدت أراضيها لتشمل أنحاء واسعة من قارات العالم القديم الثلاثة: أوروبا وآسيا وأفريقيا، حيث خضعت لها كامل آسيا الصغرى (تركيا حالياً) وأجزاء كبيرة من جنوب شرق أوروبا، وغرب آسيا، وشمال أفريقيا (أبو خليل، 2005، 118). اعتمدت الدولة العثمانية نظامها الإداري بعد توسعها من جنوب شرق أوروبا إلى حدود إيران في الشمال الشرقي، إلى بحر العرب وسواحل الجزائر، من أربعة مستويات، وجعلت التقسيم الإداري الأعلى فيها هو الولاية، أضحت الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان الأول (القانوني) (1520-1566م)، قوة عظمى من الناحيتين السياسية والعسكرية، وأصبحت عاصمتها الأستانة تلعب دور صلة الوصل بين العالمين الأوروبي المسيحي والشرقي الإسلامي، وبعد انتهاء عهد السلطان سليمان القانوني، الذي يُعتبر عصر الدولة العثمانية الذهبي، تراجعت عملية التوسع وأخذت تفقد من سيطرتها على بعض المناطق البحرية في البحر المتوسط نتيجة التطور الصناعي الأوروبي وانعكاسه على الصناعات الحربية وبالأخص صناعة الآلة البخارية التي وفرت ميزات عديدة في قوة الأسطول البحري، إضافة إلى تطوير القذائف المصنعة من ملح البارود، وكل التطور قام بناء على الثروة المالية التي جلبتها بعض الدول الأوروبية مثل اسبانيا والبرتغال وبريطانيا وفرنسا نتيجة الكشوف الجغرافية، على الرغم من أنها عرفت فترات من الانتعاش والإصلاح إلا أنها لم تكن كافية لإعادتها إلى وضعها السابق، استبدلت الدولة العثمانية التقسيم القديم الذي كان يجعل المستوى الإداري الأوّل هو الإيالة بنظام الولايات خلال عهد التنظيمات

في السلطنة العثمانية، وتحديدًا خلال عهد السلطان عبد العزيز خان بن محمود (1861-1876م)، الذي أصدر بتاريخ 21 كانون الثاني 1867م قانون نظام تشكيل الولايات، وقد كانت الولايات العثمانية متعددة ومتوزعة في قارات العالم الثالث، حيث وصل عدد الولايات العثمانية إلى 27 ولاية (شقيرات، 2017، 48).

وعلى الصعيد الاقتصادي فقد نظم العثمانيون مالية دولتهم وخزینتها بشكل متنوع ومنظم، واستمر نظامهم المالي أفضل نظم عصره وفاق جميع النظم المالية لكل الدول من إمبراطوريات وجمهوريات وممالك وإمارات معاصرة حتى القرن السابع عشر، عندما أخذت الدول الأوروبية الغربية تتفوق عليها في هذا المجال (Black, 2001, 199). يُعزى ازدهار الخزينة العثمانية خلال العصر الذهبي للدولة إلى إنشائها لوزارة خاصة تختص بالأمور المالية للدولة من إنفاق واستدانة وإدانة، عُرفت لاحقًا باسم (وزارة المالية)، وكان يرأسها شخص مختص هو (الدفتردار) الذي أصبح يُعرف لاحقًا باسم (وزير المالية) (Inalcik, 1971, 120)، وكان لحسن تدبير بعض وزراء المالية أثر كبير في نجاح فتوحات السلاطين وحملاتهم العسكرية، إذ استطاعوا بفضل هؤلاء وسلامة سياستهم المالية التي رسموها للدولة، أن ينفقوا على الجيش ويزودوه بكامل المعدات اللازمة وأحدث أسلحة العصر (جحا وآخرون، 1998، 44-45).

وعلى الصعيد العسكري البحري أدركت الدولة العثمانية أهمية الأسطول البحري منذ عهد الخليفة الأول للدولة العثمانية ومؤسسها الحقيقي عثمان الغازي، وكان ذلك في سنة 1324م، حيث كان تأسيس أول ميناء تنطلق منه السفن الحربية، وهو ميناء قره مرسل، وكانت أول مهمة عسكرية لهذا الأسطول الصغير حينئذ سنة 1334م، حيث استطاع السيطرة على عدد من المناطق الحيوية والمهمة؛ مثل: كوكالي سنة 1337م، ثم رومالي سنة 1354م. تطور الأسطول البحري العثماني إلى مرحلة أكثر تطوراً في عهد أورخان بن عثمان الأول (1326-1360م)، حيث أنشأ أسطولاً من عشرات السفن المجهزة، والتي شكلت مصدر قلق للدول المحيطة بالدولة الناشئة، وكان مقر هذا الأسطول البحري في مدينة إزميت، ثم انتقل إلى ميناء جيلوبولو، وأخيراً أصبح المركز الرئيسي له في إسطنبول. وابتصار الدولة العثمانية عام 1538م بقيادة خير الدين بربروس (بربروس، 2010، 5-50) على الأسطول الأوروبي أمام مقاطعة بريغيزا أصبحت الدولة العثمانية أكبر قوة مهيمنة في البحر المتوسط، حيث تمكّن الأسطول العثماني من هزيمة أسطول التحالف الأوروبي بقيادة أندريا دوريا في معركة بروزة (بربروس، 2010، 186)، تتالت الانتصارات العثمانية في البحر بفعل قوة البحرية العثمانية، وتمت للبحرية العثمانية السيطرة على بحر ايجة والمتوسط دون منازع حتى سواحل الجزائر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.

2-2. القوى الأوروبية في القرن التاسع عشر.

أما بخصوص الدول الأوروبية فلم تكن كما هي عليه الآن إبان الحكم العثماني، فقد كانت كثير منها تحت الحكم العثماني، وقد نال بعضها استقلاله مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وبالرغم من التوسع المكاني للدولة العثمانية في القارة الأوروبية إلا أن هناك عددًا من الدول التي بقيت ذات سيادة مستقلة، لا بل وكان لها تأثير كبير في السيادة الدولية أو السيطرة على بقية الدول، ومن أهم وأبرز هذه الدول:

1. فرنسا: انضحت في الدولة العثمانية معالم الهوية العالمية منذ القرن الخامس عشر، وبدأت تظهر آثارها في الميادين المختلفة حيث نهجت فرنسا سياسة سلمية تجاه الدولة العثمانية تمثلت على الخصوص في سياسة الامتيازات الأجنبية، وذلك زمن قوة البلدين. وفي مرحلة أخرى اتبعت فرنسا سياسة المعاهدات والمؤتمرات الدولية، وذلك لتحقيق أهدافها وتفعيل سياستها. كما وظف الساسة الفرنسيون سياسة الإصلاحات إذ عملت فرنسا على فرض إصلاحات على الدولة العثمانية، أو إفشال المحاولات الإصلاحية التي حاول العثمانيون إدخالها للحد من خطورة التدخل الأجنبي. ولم تبق فرنسا حبيسة سياسة الإصلاحات، بل لجأت إلى سياسة أكثر قوة وهي الحملات والحروب، وذلك لتهديد أطراف العالم الإسلامي بل واحتلال أجزاء مهمة من بلاد المسلمين، واختلفت السياسة الفرنسية عن مرتكزاتها الأولى تجاه الباب العالي لتتحول إلى معول هدم يفكك أوصال الدولة العثمانية، وأحدثت سياسة الثورة الفرنسية تجاه الدولة العثمانية قطيعة واضحة في خطها الدبلوماسي التقليدي، ولم تعد لفرنسا أية مصلحة في حماية الدولة العثمانية التي تسير نحو الزوال، وكشفت بالملحوس عن سياستها الجديدة تجاه الباب العالي، واتخذت عدة إجراءات في سبيل تسريع وفاة رجل أوروبا المريض الذي لا أمل في شفائه (العواد، 2014، مجلة الكترونية)، وبهذا السياق تعتبر محبّات العلاقات العثمانية الأوروبية متقاربة مع ما ظهر في تطور العلاقات الألمانية مع كثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية (الشناق، 1999، 392).

2. ألمانيا: ظهرت ألمانيا على الساحة الاستعمارية للدولة العثمانية ولكن بحذر شديد، محاولة الاستفادة من الظروف

السياسية الدولية خاصة بالنسبة للدولة العثمانية، مع اختيار أسلوب دبلوماسي هادئ على عكس النهج العسكري المتبع في الدول الأخرى، ولقد نجح الأمر في تقبل الدولة العثمانية لألمانيا نتيجة للتطور الهائل في الصناعة والتجارة الألمانية خاصة بعد الوحدة الألمانية عام 1870 بزعامة أوتو فن بسمارك **Otto Van Bismarck** رئيس وزراء برويسن (1862-1890م)، إذ كانت آنذاك أقوى مملكة ألمانية، وكانت هناك كثير من دول ألمانية تابعة منها للإمبراطورية النمساوية، وبعضها في غرب ألمانيا تابعة لفرنسا، وبعضها قائم ذاتياً (الشناق، 1995، 2510-2511)، حتى أصبحت ألمانيا الصديق المقرب والحليف المخلص للعثمانيين في المجالات الاقتصادية والمالية والعسكرية مثل تحويل وتنفيذ مشاريع إستراتيجية كخط سكة حديد برلين - المدينة المنورة، وخط سكة حديد برلين - بغداد - الزبير جنوب العراق (هنداوي، 2013، 74).

3. روسيا: أخذت المناوشات الحربية الروسية العثمانية في حرب القرم قبل 1848م، واستنفدت الطاقات الاقتصادية والعسكرية للدولة العثمانية في مرحلة شديدة الحساسية أمنياً للدولة العثمانية تمثل بالخروج من الداخل على قيادة الدولة العثمانية مثل ظاهرة محمد علي باشا (1805-1848م) في مصر، ومن ثم ابنه إبراهيم باشا (1848/3-1848/11م) في بلاد الشام عام 1830م، لم تتوقف الأحداث بين الدولة العثمانية وروسيا فقدمت الجيوش الروسية عام 1878 حتى ضاحية (بشيل كوي) في اسطنبول (أوغلو، 2010، 228-229).

4. بريطانيا: لم تكن هناك علاقة بين العثمانيين وانجلترا؛ لأن الشعب الانجليزي كان يجهل التاريخ العثماني ولا يعيره أدنى اهتمام، وذلك بسبب طبيعة النشاط التجاري المنغلق (Homiker, 1946, 292) ولم تفتح تجارتهم على العالم الخارجي إلا في نهاية القرن الخامس عشر، وفي عام 1511 بدأ التجار الإنجليز بالتعامل مع بعض الجزر العثمانية في البحر المتوسط (الصباغ، 1989، 168-169) وكانت أول مواجهة عسكرية بين الدولتين حينما شارك الجيش الانجليزي في القتال ضد العثمانيين في هنغاريا عام 1540م، وفي عام 1553م طلب أحد السياح الانجليز ويدعى انثوني جنكنسون (Anthony Jenkinson) من السلطان سليمان القانوني الحصول على تصريح بمزاولة الأعمال التجارية في أراضي الدولة العثمانية (Skilliter, 1977, 6-9) وفي عام 1578 تبادل السلطان العثماني والملكة إليزابيث الأولى (1559-1603م) الرسائل ومن خلالها حصلت الملكة على امتيازات وتسهيلات تجارية مماثلة لفرنسا في العام 1580 (اينالجيك وكوترت، 2007، ج 1، 542).

5. النمسا: لم تشأ الأقدار أن تُفتح النمسا أمام الجيوش العثمانية في ثلاث معارك، ففي عام 1526 احتل السلطان العثماني جزءاً من بودابست عاصمة المجر، وفي عام 1529 وصل السلطان إلى أبواب فيينا عاصمة النمسا وحاصرها، ثم في العام 1532 حاصرها مرة أخرى، وتم في العام 1541 احتلال كامل مدينة بودابست (المحامي، 1981، 211-219) وفي عام 1547 تم توقيع اتفاقية هدنة ودفع فرديناند الأول (1526-1564) الإمبراطور النمساوي الجزية للعثمانيين (المحامي، 1981، 238) وبعد مرور النمسا بمرحلة الثلاثين عامًا 1618-1648 إثر الثورة البوهيمية التي عُرفت بالحروب الدينية بعد ظهور الحركة الإصلاحية الدينية غرب أوروبا بقيادة الألماني مارتن لوثر، وأفضت الحروب إلى توقيع معاهدة فيستيفال في عصر فرديناند الثالث (1637-1657م)، التي ساهمت في تقوية الدول الأوروبية مقابل الدولة العثمانية (نوار وجمال الدين، 1999، 134-155).

3. التقسيمات الإدارية لبلاد الشام في القرن التاسع عشر:

اختلفت تقسيمات بلاد الشام في القرن التاسع عشر بين فترتين عثمانيتين، كانت الأولى ممتدة من عام 1517م حتى عام 1831م، ليستولي على الشام الإدارة المصرية نتيجة حملة إبراهيم باشا العسكرية، والتي كانت بلاد الشام تنقسم فيها إلى أربع إيالات كبرى هي (حلب، طرابلس، الشام، صيدا)، أما القدس ويافا وغزة فكانت خارجة عن هذا التنظيم وجميعها تتبع الأستانة (الحكيم، 1991، 16-17)، أما الفترة الثانية والتي امتدت بين عامي 1864 - 1908، أي حتى نهاية القرن التاسع عشر فلم يسرف العثمانيون في إحداث تغييرات إدارية كبيرة سوى نقل مركز إيالة صيدا إلى بيروت، لكن قانون الولايات العثمانية الصادر عام 1864م والذي يعتبر من أهم الانجازات التي تحققت في مرحلة التنظيمات بالإضافة إلى نظام إدارة الولايات العمومية الصادر عام 1871م (شقيرات، 2017، 25-47)، حيث قسّم الولاية إلى عدد من السناجق، والسنجق إلى عدد من الأفضية، والقضاء على عدد من النواحي، والناحية إلى عدد من القرى (شقيرات، 2017، 48). وبذلك يظهر جلياً التغيير الذي طرأ على التقسيمات الإدارية لبلاد الشام في عهد التنظيمات والتي قُسمت فيه بلاد الشام التي أصبح اسمها سورية وفق التالي:

ولاية سورية: والتي تشمل كافة بلاد الشام، وتقسّم إلى:

1. لواء الشام: يشمل الشام، المرح، الغوطة، جبل قلمون، وادي بردة، وادي العجم، البقاع الشرقي، بعلبك، البقاع الغربي،

راشيا، حاصبيا.

2. لواء بيروت: يشمل جباج، صيدا، ساحل قانا، صور، إقليم الشومر، مرجعيون، شقيف، هوتين، تبنين.
3. لواء طرابلس الشام: يشمل طرابلس، طرطوس، صافيتا، جونيه، قبطع، دريب، شعرا عكار، جبل الأكراد، مهالية صهيون، قدموس، خوابي، ظهر غربي، جرد عليقة، مرقب، قرادحة، سمت قبله، باير، لوجاق اللاذقية.
4. لواء عكا: يشمل الساحل، الشاغور، عكا، ساحل عتليت، حيفا، جنين، شفا عمرو، الناصرة، جبل ترشيحا، صفا طبريا.
5. لواء القدس الشريف: يشمل القدس، بيت لحم، غزة، الخليل، الرملة، اللد، يافا.
6. لواء حماة: يشمل حماه، حمص، حصن الأكراد، معرة النعمان.
7. لواء البلقاء: نابلس، ناحية بني صعب، الكرك، ناحية الطفيلة، السلط، ناحية الغور.
8. لواء حوران: يشمل حوران، ناحية جيبور، لجا حوران، اربد، عجلون، جبل دروز، حوله، شعاره، القنيطرة.
9. لواء جبل لبنان: (استحدث عام 1873م).
10. لواء اللاذقية (استحدث عام 1879م).

بقي هذا الأمر قائماً حتى عام 1888م عندما تم استحداث ولاية بيروت ليضم إليها ألوية بيروت، عكا، طرابلس الشام، اللاذقية، البلقاء. في حين تم في ولاية سورية بقاء ثلاثة ألوية فقط هي: لواء الشام، لواء حماة، لواء حوران، وفي عام 1892م استحدثت لواء رابع فيها سمي لواء معان ثم أصبح يعرف بلواء الكرك (شقيرات، 2017، 58).

3-1. المرافئ الشامية وأهميتها التجارية

أعطت الطبيعة الجغرافية الثروات لساحل بلاد الشام دون أن تعطيه القوة الطبيعية مثل الجبال العالية والأنهار اللازمة لحمايته، ويبتدئ ساحل بلاد الشام من جبال طوروس من اللسان الجبلي الذي يتصل بها ويعرف بجبال الأمانوس، مروراً بمدينة أنطاكية إلى أعالي بلاد ما بين النهرين، وصولاً إلى عريش مصر في الجنوب (شقيرات، 2017، 23)، ويعتبر ساحل بلاد الشام أقرب الطرق وأيسرها وأسهلها وأكثرها أماناً، وذلك لقصر الطريق البري عليه، فهو أقصر الطرق بين الشرق المتمثل في الهند والغرب الأوروبي، ولأنه شبه ساحلي، وأيضاً بسبب كثرة الموانئ والمرافئ فيه؛ بسبب كثرة الطرق البحرية بين أوروبا وغرب آسيا، الأمر الذي أدى إلى سهولة الإبحار وإمكانيته خصوصاً مع قلة التكلفة وقلة المخاطر، لذا يعتبر هذا الساحل الأكثر ازدهاراً على مدى التاريخ (عبد الملك، 2002، 22).

كونت مرافئ الساحل الشامي مع دمشق مثلثاً اقتصادياً أدى دوراً مهماً في تلبية حاجات السكان الاقتصادية، حيث كانت مرافئ بيروت وصيدا وطرابلس تمثل منافذاً لبضاعة الغرب الاستهلاكية، كالقطن، والحريز، والتبغ، والإسفنج، والزيت، والصابون، والسمن وأنواع مختلفة من التوابل. ويعد القرن التاسع عشر الميلادي، بداية للحركة الحقيقية للموانئ، فمع تزايد الحركة الصناعية في أوروبا، والحاجة الكبيرة لتسويق الإنتاج واستيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة هناك، مترافقاً مع تنازع الدول الكبرى على المستعمرات وكسب الأسواق، فتح المجال واسعاً أمام الموانئ الشامية لممارسة دور هام مع مدنها الساحلية، فقد تضاعفت التجارة البحرية بين أربعينيات وستينيات القرن، ثم تضاعفت أربع مرات بحلول عام 1900م، لكنها لم تزد إلا قليلاً بعد هذا العام، وربما عاد ذلك إلى انشغال الدولة بالتحضير للحروب المستمرة، واهتمام قادتها بأمر الحرب وتكاليفها الباهظة. وقد تداولت الموانئ الرئيسية في بلاد الشام وفلسطين تجارة زادت قيمتها عن 68% بين ثمانينيات القرن التاسع عشر وسنة 1913، كما تضاعف وزن حمولة السفن الراسية في بيروت مثلاً بين سنوات 1895-1913 (الغنيمة، 2016، 281-291).

يعتبر موقع المنطقة وتنافس القوى الكبرى عاملاً أساسياً ساعداً في تطور المرافئ في بلاد الشام، فقد كانت تتوافد السفن من كل أنحاء العالم إلى سواحل بلاد الشام، ومن أهم المرافئ التي كانت في بلاد الشام إبان القرن التاسع عشر نوردها من الشمال إلى الجنوب، وهي كالتالي:

1. مرفأ الإسكندرونة: وهو مرفأ واسع الخليج وعميق.
2. مرفأ اللاذقية: وهو المرفأ الذي أنشأه الفينيقيين لكنه تدهور أيام العثمانيين كما أصابه زلزال عنيف جعله غير صالح للاستخدام.
3. مرفأ طرابلس.
4. مرفأ بيروت: مرفأ صغير يعتبر ثغر دمشق على البحر المتوسط، وقد زادت أهمية هذا المرفأ وضع لبنان كمتصرفية بعد

- عام 1860، ليصبح نافذة تدخل منها بضائع الغرب إلى بلاد الشام.
5. مرفأ صيدا: وفيها أيضا مرفأان الشمال الغربي، والجنوب الغربي.
6. مرفأ صور: والذي ينقسم إلى مرفأين، الأول يقع في الشمال يسمى ميناء الصيداويين، والثاني يقع إلى الجنوب ويسمى المصري.
7. مرفأ عكا: وهي المدينة التي تعتبر مفتاح فلسطين اذ كانت ذات مكانة حربية مهمة.
8. مرفأ حيفا: ويعتبر مهم نظرا لاتصال حيفا بالداخل بواسطة الخط الحديدي الحجازي، وهي بعيدة عن أعين سلطة دمشق فقد أصبحت مركزا للتجارة المهرية من دفع الرسوم المستحقة.
9. مرفأ يافا: وكان يستخدم خصوصا لرسو سفن الحجاج النصارى الاوروبيين إلى بيت المقدس.
10. مرفأ غزة: فلم تكن ميناء بمعنى الكلمة فلم يكن له أن ينتفع به حق الانتفاع إلا في أوقات قليلة (الغنيمي، 2016، 281-291).

4. التجارة الخارجية للدولة العثمانية

كانت أسواق اللاذقية جزء من السوق العامة للولايات الشامية وكان من أبرز ما تشتهر به للتجارة إنتاج (الزيتون، التين، العنب، الحبوب، التبغ، الزيت، الصابون، الحرير)، أما استيرادها فكان يقتصر على (السكر، الأرز، الأدوية، الأقمشة، معدات المساكن)، في حين برز من تجارها:

1. ميخايل وجبرائيل سعادة، وهما من أبرز الوجهاء المسيحيين الاقتصاديين.
 2. إبراهيم واسحق نصري، وهما من أبرز وجهاء اللاذقية في تجارة الثروة النقدية والعقارية.
 3. محمد علي بك شومان، الذي جمع بين السياسة والتجارة والزراعة.
 4. الحاج مصطفى شريتح، وهو أكبر مزارع في ذلك الوقت.
 5. الحاج قاسم الشواف، وهو من أبرز الوجهاء الأثرياء.
- ومن أبرز صادراتهم التبغ إلى القطر المصري، ثم توجهوا بتجارته إلى إنجلترا إلى أن تراجعت أسعاره في إنجلترا تراجعا مريعا نظرا لزيادة التبغ الوارد عن حاجة المعامل، فدب الذعر في نفوس صغار التجار وأصبحوا يبحثون عن حاجتهم المعيشية، مما أدى بشركة (تروست امبريال) Trust Imperial إلى فتح مكتب لها باللادقية لتسليف المزارعين وشراء حاصلاتهم من التبغ (الحكيم، 1991، 94-97). ويلحظ الباحثان هنا كيف كانت تتم عملية تقديم الدين للمزارع والتاجر ثم تحويل تجارته برمتها للعمل على سداد ذلك الدين.

أما دمشق فكانت في القرن الثامن عشر تمتاز بعلاقات متوازنة مع أوروبا أسوة ببلاد ما بين النهرين، والحجاز، ومصر، وفارس، وبسبب الهيمنة الإقطاعية ازدهرت التجارة الخارجية ويظهر ذلك في عدد الأسواق التي ظهرت مع نهاية القرن الثامن عشر، لكن ومع انحداد آل العظم مع بداية القرن التاسع عشر وما تلاه من صراع سياسي مع أحمد باشا الجزائر والي صيدا بالإضافة إلى رغبته في الهيمنة على القمح السوري وتصديره إلى الساحل بسبب الحروب النابليونية على مصر والشام قد أوجد حاجة شديدة على المواد الغذائية والماشية في الساحل السوري، الأمر الذي أدى في عشرينيات القرن التاسع عشر إلى ولادة طور جديد من العلاقات السورية الأوروبية خصوصا الإنجليزية منها بعد الاتفاقية الإنجلو عثمانية عام 1838م، عندما طرح التجار الأوروبيون المنسوجات المصنعة آليا والرخيصة في الأسواق السورية بكميات كبيرة تعدت الحاجة، أدى كل ذلك إلى الاعتماد على التجار الشاميين الذين أصبحوا الدائنين للحكومة الشامية (يتمثل غالبيتهم من الأقليات) فطلب أمر السداد لهم جلب الفلاحين المحاصيل الزراعية إلى دمشق كدفعة للدائنين، ويحول الفائض إلى رأسمال جديد أو سلع استهلاكية وسيولة نقدية في الأسواق، أدى ذلك إلى أن قام ضرب من التبادل خال من النقد بين المتسوقين وأصحاب المحال التجارية، ولم يكن التجار المحليون في وضع يسمح لهم بجمع العملة الصعبة التي كان الأوروبيون يطالبونهم بها، كذلك لم يكن للتجار الأوروبيين أن يقبلوا بأساليب الدين والتبادل على النحو الذي كانت تجري عليه الأمور (شيلشر، 1989، 81-86).

كان الطلب على القطن الفلسطيني، ثم الحرير كبيرا حتى أن فرنسا شرعت بتحديث إنتاج الحرير والغزل في لبنان بهدف تصديره إلى فرنسا، وحذا التجار الإنجليز حذو الفرنسيين في ذلك حتى غدا في بيروت عام 1847م خمسة مصانع أوروبية تعنى بالحرير، وفي عام 1871م لم يعد في دمشق وحلب أية مشاريع تجارية إنجليزية واكتفت إنجلترا بوجود خمسة منها في بيروت فقط

(شيلشر، 1989، 87).

صُيِّرَ النسيج من دمشق، بالإضافة إلى (الحبوب، الماشية، برتقال، ليمون، موز، فستق، رمان، لوز، زيت الزيتون، عرق سوس، جذور القوة، القنب، الصوف، الجلود، الحيوانات الحية، البيض) (شيلشر، 1989، 97) حيث لاقت تجارة الحبوب في إنجلترا رواجاً فاق الحد مرده الطلب المتزايد نتيجة حرب القرم، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، لقد كان إنتاج الحبوب يشكل قطاعاً هاماً من الاقتصاد المحلي، وكان يتم إمداد المدن بالمواد الغذائية من المناطق المجاورة لها، فضلاً عن أن العثمانيين عنوا بما كانت تنتجه سورية من الحبوب لأنه يمثل المادة الرئيسية الخاضعة للضرائب ولا غنى عنها في مؤونة الحجاج (شيلشر، 1989، 99)، إذ كانت حبوب حوران وشمال فلسطين تصدر بكميات كبيرة حتى غدا آل المقداد في بصرى الشام يصدرون الحبوب على نحو مستقل عن دمشق والساحل (شيلشر، 1989، 100).

أما بالنسبة للتعاون العثماني الألماني فيعود إلى سنة 1761م عندما وقعت معاهدة بين الدولة العثمانية وبروسيا عرفت بمعاهدة الصداقة والتبادل التجاري والتي مدت إلى عام 1890م، كان المستشار الألماني فون بسمارك Von Bismarck ينادى ببلاده عن الدخول في تقسيم الدولة العثمانية أو ما يعرف بالمسألة الشرقية، بل على العكس عمدت ألمانيا إلى تسيير خطوط ملاحية بينها وبين شرق المتوسط فقامت شركة غلافكه Frima Glafcke عام 1881م بتنظيم أول عملية شحن إلى الشرق عبر عدد من السفن التجارية، ثم تبعاه بعد ذلك عدة شركات منها فريتس A.C.de Freitas and Co التي قامت باتصال مباشر بين موانئ ألمانيا والشرق، لم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد كانت هناك مجموعة من البيوتات الألمانية التجارية في الشرق تحديداً في دمشق وبيروت وفلسطين، علاوة على كل هذا فقد كانت هناك مجموعة من المشاريع الاقتصادية والعمرائية المنجزة من الألمان في الدولة العثمانية، منها:

- إنشاء مصرف فلسطين الألماني سنة 1899م.
- إنارة سمرنا (مدينة تركية) سالونيك (مدينة يونانية) سنة 1899م (هنداوي، 2015، 125-136).

5. بدايات التجارة الأوروبية مع الدولة العثمانية.

بدأت التوجهات الاقتصادية الأوروبية نحو الدولة العثمانية عن طريق الامتيازات، التي بدأ معها التدخل الاقتصادي المنظم، فبعد أن بدأت هذه الامتيازات عن طريق إيطاليا في القرن الثاني عشر الميلادي إلا أن المكانة الأولى في التجارة مع الدولة العثمانية أخذت تنتقل إلى فرنسا في القرن السادس عشر الميلادي، إذ بقيت المعاهدات الفرنسية العثمانية حجر الزاوية في السياسة الفرنسية تجاه الدولة العثمانية، وهو الطريق الذي تسلكه لجني الفوائد الاقتصادية، فعقدت فرنسا معاهدات في الأعوام 1553م، 1569م، 1604م، 1740م، تفوقت فرنسا من خلالها في مجال التجارة مع الدولة العثمانية وازداد اهتمامها بتطوير التجارة وزيادتها فأرسلت بين عامي 1777-1778م رحلة سرية لدراسة أحوال الإمبراطورية العثمانية واقتراح أفضل الوسائل للنهوض بالتجارة الفرنسية في الدولة العثمانية (ريان، 1987، 36).

انحدرت التجارة الفرنسية مع الدولة العثمانية وساءت العلاقات نتيجة حملة نابليون على مصر عام 1798م فقد اعتبرت الدولة العثمانية أن هذه الحملة موجهة ضدها، تراجعت فرنسا وعقدت اتفاقية مع العثمانيين تجدد من خلالها الامتيازات السابقة في عام 1801م، وقد تمت هذه الاتفاقية مع اسعد أفندي السفير العثماني في فرنسا. عادت الهيمنة الاقتصادية الفرنسية في الشرق حتى غدت فرنسا تعتقد أن هذه الامتيازات التي تحصل عليها هي حقوق مكتسبة لها، وكان بإمكان الدولة العثمانية التخلص من هذه الامتيازات من خلال معاهدة باريس 1856م، إلا أن الأمر لم يكن كذلك بل زاد الطين بله أن لجأت فرنسا إلى استغلال الضعف العثماني لتؤكد أن الدولة العثمانية ليس لها الحق في إعادة النظر في الامتيازات أو إلغائها (ريان، 1987، 38).

لم تكن فرنسا وحدها الطامحة في هذا المجال بل إن إنجلترا أيضاً كانت تسعى لهذه الامتيازات، فقد كان التقارب بين الدولتين يؤدي إلى تشييد العلاقات بينهما وإلى نتائج سياسية واقتصادية، فقد وقعت السلطات العثمانية تحت إغراء المنسوجات الإنجليزية بثمن أرخص، والحصول على المواد الأولية كالفصدير والفولاذ لصناعة الأسلحة. بدأت هذه العلاقات فعلياً بعد رسالة بعثتها الملكة إليزابيث عام 1579م طلبت فيها من السلطان العثماني توسيع الامتيازات التجارية بين البلدين، تم ذلك فعلاً وبدأ على إنشاء شركة الشرق الإنجليزية عام 1581م لتبدأ التجارة الإنجليزية مع الدولة العثمانية وفق قواعد ثابتة. عقدت إنجلترا عدة معاهدات مع الدولة العثمانية في الأعوام 1606م، 1634م، 1641م، 1662م، 1665م، حتى عام 1818م عندما عقدت اتفاقية

إنجليزية عثمانية حدد بموجبها الرسوم على المستوردات الإنجليزية بـ 3%، وفي عام 1838م تم عقد اتفاقية تؤكد على الامتيازات والإعفاءات المعطاة للأشخاص والسفن البريطانية أنها مستمرة للأبد. وعلى غرارها جاءت اتفاقية فرنسا عام 1838م (ريان، 1987، 42).

أما بالنسبة لألمانيا فقد بدأ نشاطها تحت راية البندقية واستمرت حتى عام 1870م حيث كان يمثل الجانب الاقتصادي جانباً ضعيفاً، لكن بعد مؤتمر برلين عام 1878م خرجت ألمانيا من المؤتمر دولة كبرى تريد أن تتفد إلى الشرق وتدخل رؤوس أموالها ومنتجاتها الصناعية، وبعد مؤتمر برلين بدت الدولة العثمانية تعتمد بصورة كبيرة على تأييد ألمانيا التي كانت في تطورها كدولة صناعية واستعمارية، فقد كانت الدولة العثمانية غنية بالموارد الأولية وتعتبر سوقاً للبضائع الألمانية، وقد عملت الدولة الألمانية على ذلك فعلاً فقد زار فيلهلم الثاني (Wilhelm II) الأستانة عام 1889م، ناهيك عن تأسيس شركة خط حديد الأناضول عام 1888م لبناء خط حديدي إلى أنقرة. لم تقف الأمور عند هذا الحد ففي عام 1898م قام الإمبراطور الألماني بزيارته الثانية للأستانة حصل من خلالها على دفعة قوية للمشاريع الألمانية التي منها خط حديد قونية بغداد، لم تقف الأمور عند هذا الحد فقد تطورت التجارة الألمانية العثمانية، ولم تغفل ألمانيا حاجة العثمانيين للقروض فقد قدمت القرض الأول بعد مؤتمر برلين في العام 1888م، ثم تبعه قرض آخر في العام 1894م حتى بلغت القروض الألمانية بين عامي 1881-1908م حوالي 12 مليون ليرة عثمانية ذهب (ريان، 1987، 38-44)، وغلب على نوعية التجارة العينية الألمانية مع الدولة العثمانية من صادرات الأجهزة والآلات والمعدات التقنية كما فعلت مع الدول العربية وتركيا بعد الحرب العالمية الثانية رغم المنافسة الدولية المشابهة (الشناق، 2003، 483، 491).

6. الامتيازات الأوروبية في الدولة العثمانية

تعد الامتيازات من الأمور التي وضعت للبنات الأولى وبشكل قانوني ورسمي للاختراق الاقتصادي الأوروبي على الدولة العثمانية، فقد حصلت عليها أوروبا في الدولة العثمانية وخصوصاً فرنسا، حيث حصلت على حق الوصاية الفرنسية على المسيحيين الكاثوليك والمارونيين في بلاد الشام، هذه الوصاية التي نكبت الدولة العثمانية في ذلك العهد وما زالت آثارها ماثلة إلى يومنا هذا، حيث أصبحت فرنسا ملكة التجارة في البحر الأبيض المتوسط، وأرست في ظل هذه السيطرة إرساليات دينية إلى كافة أرجاء الدولة العثمانية وخصوصاً بلاد الشام (العزاوي، 2014، 35).

بدأت هذه الامتيازات بمجموعة من المعاهدات مع الدول الأوروبية، خصوصاً تلك التي تهتم بالشأن الاقتصادي، فقد عقدت معاهدات مع كل من فرنسا في الأعوام 1536م، 1553م، 1569م، 1604م، 1740م، وصولاً إلى معاهدة عام 1801م التي عقدت مع أسعد افندي السفير العثماني في فرنسا آنذاك. أما إنجلترا فقد عقدت معاهدات عام 1580م، 1606م، 1634م، 1641م، 1662م، 1665م، وصولاً إلى معاهدة عام 1818م عندما عقدت اتفاقية إنجليزية عثمانية حدد بموجبها الرسوم على المستوردات الإنجليزية. وبخصوص روسيا فقد عقدت أيضاً مجموعة من الاتفاقيات قبيل القرن التاسع عشر حددت بموجبها الأساس التجاري بين البلدين، بالإضافة إلى الحقوق العسكرية للدولتين فقد عقدت معاهدات أعوام 1718م، 1739م، 1774م، وصولاً إلى عام 1833م عندما عقدت اتفاقية هنكار سكلسي حصلت بموجبها السفن الروسية على حق التعسكر في الساحل الآسيوي، وقد تميزت المعاهدات المعقودة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بأنها معاهدات تجارية وبتوطين الأجانب في الدولة العثمانية، وأيضاً استمراريتها فلا تنتهي مع موت السلطان (العريض، 1997، 149-151).

ومن أهم وأبرز المعاهدات العثمانية الأوروبية في القرن التاسع عشر ما يلي:

	فرنسا	سردينيا	هولندا	بلجيكا	البرتغال	الولايات المتحدة	انجلترا	النمسا	
1	1801	1839	1838	1838	1834	1830	1809	1829	
2	1840	1856	1839			1862	1838	1840	
3	1850		1841				1840	1862	
4	1856						1856		
5	1861						1861		
	النرويج	السويد	ألمانيا	إسبانيا	إيطاليا	أيرلندا	بروسيا	روسيا	

1	1840	1840	1856	1851	1862	1841	1841
2	1856	1862		1854		1862	1862
3	1829			1861		1887	
4						1890	

وبسبب كثرة تلك المعاهدات فقد رأى الباحثان أن يتناولوا أبرز تلك المعاهدات، خصوصاً تلك الجماعية منها (التي تجمع الدولة العثمانية بمجموعة من الدول الأوروبية)، ومن أشهر هذه المعاهدات (معاهدة لندن 1840م) مع كل من إنجلترا، فرنسا، بروسيا، روسيا، النمسا. بالإضافة إلى (معاهدة باريس 1856م) مع كل من فرنسا، إنجلترا، أيرلندا، روسيا، وسردينيا. وأيضاً معاهدتي 1878 (العريض، 1997، 151).

المعاهدة العثمانية - الفرنسية عام 1801م: التي نصت في البند الرابع على تجدد المعاهدات السابقة لهذا التاريخ وبذلك يحق لفرنسا أن تتمتع في كافة الأقطار العثمانية بجميع الحقوق التجارية وحقوق الملاحة التي تمتعت بها قبلاً أو ستمتع بها الدول الأفضل في لاحق الأيام. ومن خلال هذا البند نلاحظ عودة كافة الامتيازات الفرنسية السابقة عن القرن التاسع عشر التي كانت تتمتع بها فرنسا على غيرها من الدول الأوروبية (العريض، 1997، 168)، ويلاحظ الباحثان أن الأسباب التي دفعت الحكومة العثمانية لتوقيع هذه المعاهدة هي احتلال فرنسا لمصر والشام من خلال حملتها عام 1798، وبذلك فهي مصدر قوة عسكرية تستطيع من خلالها أن تفرض شروطها كما تشاء، فلا يلزمها إعادة الامتيازات من البداية وإنما عمدت إلى تجديدها فقط.

المعاهدة العثمانية الروسية (أدرنه) 1829/9/14: والتي نصت في بندها السابع على تمتع الرعايا الروس في سائر الدولة العثمانية بحرية التجارة البرية والبحرية بناء على المعاهدات السابقة بين البلدين (العريض، 1997، 168)، ويرى الباحثان أن الضعف العثماني بدا واضحاً من خلال بندي المعاهدة السابع والخامس عشر، حيث نصت على عدم مس حرية التجارة أو التضييق عليها، أو تعديلها حتى من القضاء العثماني، ثم إنه لا يحق للدولة العثمانية تفتيش المراكب الروسية في مضيق البوسفور، كل هذا الضعف العثماني بالإضافة إلى الاعتراف الكامل بالاتفاقيات المبرمة سابقاً على أن لا تعارض الاتفاقية الحالية، يأتي هذا بعد الحرب الروسية العثمانية ليظهر القوة الروسية مقابل الضعف العثماني.

معاهدة لندن 1840: هي معاهدة وقعت بين محمد علي باشا والي مصر والدولة العثمانية في تموز 1840، جاهرت إنجلترا بعدائها لمصر، وأعلنت وجهة نظرها في وجوب المحافظة على كيان السلطنة العثمانية، وأن هذا الكيان لا يقوم لا برد سورية إلى تركيا، وإخضاع محمد علي بالقوة، وأخذت تؤلب الدول الأخرى على مصر ليشتري معها في إخضاعها، ولم تكن المحافظة على كيان السلطنة العثمانية هي وجهة نظرها الحقيقية، بل غايتها الجوهرية هي إضعاف الدولة المصرية لأنها ترى فيها إذا قويت مزاحماً لها في سيادتها بالبحر الأبيض المتوسط ورقبياً عليها في طريقها إلى الهند، ومن هنا كانت إنجلترا تتمسك بكل عزم وقوة بوجوب رد سورية إلى تركيا، لأن امتداد نفوذ مصر في البلاد السورية يجعلها دولة بحرية قوية من دول البحر الأبيض المتوسط، ويجعل لها الإشراف على طريق الهند من ناحية الفرات والعراق، فضلاً عن طريق البحر الأحمر وبرزخ السويس (المحامي، 1981، 462)، ومن خلال ذلك يتضح للباحثين مدى أهمية هذه المعاهدة بالنسبة لإنجلترا، وسعيها الحثيث مع الدول الأوروبية الأخرى لعقدها.

معاهدة باريس 1856: وهي المعاهدة التي عقدت مع فرنسا، إنجلترا، أيرلندا، روسيا، سردينيا، ووقعت في 1856/3/30، سمح بموجبها ووفق البند الثاني عشر السماح لكافة الدول المشتركة في الاتفاقية بحرية التجارة في البحر الأسود، ويظهر من خلال هذا البند مدى الضعف العثماني فبعد أن كان مسيطراً على البحر الأسود أصبح الآن يتبع للدولة العثمانية دون أدنى سيطرة عليه، فالتجارة والملاحة فيه مفتوحة للجميع دون أدنى سيطرة (المحامي، 1981، 462).

معاهدة 1878: وقد كانت بين الدولة العثمانية وروسيا، وعقدت بتاريخ 1878/3/13 وتتص على معاملة الرعايا الروس كباقي رعايا الدول ويحصلون من خلالها على الامتيازات كباقي الدول في بندها الثاني والعشرين، وأما في البند الثالث والعشرين وجوب عودة المعاهدات التي كانت بين الدولتين مسبقاً وتعطلت، وفي البند الرابع والعشرين بقاء خليج الأستانة مفتوحاً أمام حركة السفن الروسية في كافة الظروف السلمية والحربية (العريض، 1997، 196). ويرى الباحثان من خلال بنود هذه المعاهدة ما آل إليه الوضع في الدولة العثمانية من تردي خصوصاً وأن البند الرابع والعشرين يمنع الدولة العثمانية من إغلاق مضيق البوسفور أمام السفن الروسية، الأمر الذي يعد ضعفاً عثمانياً واضحاً.

معاهدة 1878: وتسمى أيضاً (معاهدة برلين) وقد عقدت بتاريخ 1878/7/13 بين الدولة العثمانية ومجموعة دول أوروبية

تتمثل ب(انجلترا، إيرلندا، الهند، ألمانيا، بروسيا، بوهيميا، فرنسا، إيطاليا، روسيا) تعهدت الدولة العثمانية بموجبها بحماية الأرمن وتأمين كل ما يحتاجونه، بالإضافة إلى حمايتهم من الجراكسة والأكراد وفق ما بان في البند الحادي والستين، أما البند الثاني والستين فقد ألزم الدولة العثمانية بوجوب تطبيق مبدأ الاعتقاد الديني الأمر الذي سمح للدول الأوروبية بالتنشيط وأخذ حق الحماية للأقليات المسيحية وغيرها في الدولة العثمانية (العريض، 1997، 169).

7. إدخال البضائع إلى أسواق الولاية.

في الأربعينيات من القرن الثامن عشر صارت الشواطئ العثمانية جزءاً من السوق العالمية للبضائع، وقد أصبحت مقصداً للبضائع الاستعمارية القادمة من العالم الجديد المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية (سكر، مواد مصبغة، بن جزر الأنتيل Antilles، بن الموكا، الأقمشة الصوفية الواردة من لانغدوك Languedoc أو ليون Lyon، الأدوات المعدنية، الأدوات الزجاجية، البورسلين (الخزف)، ملح البارود، الورق، الأدوية، التحف النادرة، الساعات) ولم تكن القيمة الإجمالية للواردات يوماً معادلة للصادرات، وازداد الضغط على الولايات العثمانية حتى أن إحدى الولايات كانت تباع غلالها للتخفيف عن ولاية أخرى مثلما فعلت تونس بشحنها الحبوب إلى سواحل الشام أعوام 1769م، 1771م، 1773م، وقد أثرت أهمية المنتجات المحلية العثمانية في دخل الموانئ، ففي بلاد الشام تسبب الإحلال التدريجي للقطن محل الحرير في استبدال ميناء الإسكندرون الشمالي من حيث الأهمية بالموانئ الجنوبية مثل: صيدا وعكا (اينالجيك وكواترت، 2007، 449-451)، حتى أن 23% من الصادرات العثمانية كانت عبر موانئ سوريا فقط (اينالجيك وكواترت، 2007، 460)، انخفضت الصادرات الانجليزية بشكل عام إلى النصف، فيما ارتفعت صادرات فرنسا إلى أربعة أضعاف؛ نتيجة للامتيازات التي حصلت عليها من الدولة العثمانية، فلم يبق لسفن العثمانية أو التجار العثمانيين أي دور فيها (اينالجيك وكواترت، 2007، 453)، وبذلك أصبح التحكم الأجنبي بكل البضائع المطلوبة في بلاد الشام ولا يستطيع أحد من السكان مجارة التجار الأوروبيين.

7-1. كيفية تحويل المزارعين إلى عمال خدماتية للتجارة الأوروبية.

كان الأوروبيون يعلمون تمام العلم الأثر التدميري لسياساتهم على اقتصاد الآخرين وصناعاتهم رغم كل الحديث الطويل عن المزايا المتبادلة للتجارة الحرة، ففي مواجهة هذا الطوفان من المنسوجات الأوروبية الرخيصة، التي لم يكن يُفرض عليها سوى الحد الأدنى للغاية من التعريفات الجمركية لا يكون مفاجئاً أن يضطر الكثيرون من العاملين في حقل الغزل والنسيج والصباغة في بلاد الشام إلى الخروج من هذا المجال، علماً أن آخرين قد عانوا بدرجة كبيرة من جراء أنه أصبح من الصعب العثور على إمدادات محلية من القطن والحرير، سواء نتيجة لانخفاض الإنتاج أو لمنافسة المشترين الأجانب في شرائها (أوين، 1990، 134). هذا في الوقت الذي كانت فيه تجارة المنسوجات تؤلف البند الرئيس في التجارة العالمية في القرن التاسع عشر وأكثر من نصف الصادرات البريطانية، وقد تمكنت المنسوجات القطنية البريطانية لغاية سنة 1910 من الاستيلاء على ثلاثة أرباع السوق العثماني (Issawi, 2010, 35).

أدى نمو التجارة مع أوروبا بعد الثورة الصناعية إلى تحول القطاع الزراعي العثماني من زراعة القوت التي تكفي حاجات المجتمع من الغذاء، وترتبط بها صناعات حرفية (كالخياطة والاسكافي والدباغة وغيرها) (نصار، 2016، 43)، تكفي حاجاته من السلع المصنعة إلى الزراعة التجارية، التي تستهدف تزويد الغرب الأوروبي (المتمثل بفرنسا وانجلترا) بحاجته من الغذاء والمواد الأولية (Pamuk, 1987, 131) كالقطن مثلاً، لتتخصص المراكز الصناعية الغربية في إنتاج البضائع المصنعة التي تُصدّر بدورها إلى الشرق والعالم فيما يعرف بالتقسيم الدولي للعمل (والتي تعني تخصص الدول المتقدمة في إنتاج السلع الصناعية وتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الخام) (أديب، 2003، 602)، وهو ما أدى إلى سير المجتمعات الشرقية في طريق فقدان الاكتفاء الذاتي.

وترى ليندا تشرشل أن التجار الأوروبيين عندما كانوا يريدون القضاء على محصول معين في الدولة العثمانية وخصوصاً في بلاد الشام، كانوا يستميلون المزارعين لتترك الزراعة والعمل لديهم للحصول على أجر أكثر من الناتج الإجمالي السنوي للمزارع أو التاجر وذلك لأيام معدودة، يقدم خدماته في العمل في الموانئ بتحميل وتنزيل البضائع، وكذلك حراسة البضاعة، وحراسة القوافل التجارية الناقلة للبضاعة إلى أسواق الداخل؛ لأنه يعرف المردود المالي لهذا العمل، ويعلم مدى وفرة الأموال في هذا العمل مقابل زراعته أو تجارته التي يقوم بها. ومع مرور الزمن سوف تتراجع الزراعة عن جذب الأيدي العاملة، وسوف تُهجر الأرض والريف لصالح الهجرة إلى المدينة حيث توفر الخدمات، والعمل، والأجور الأفضل، الأمر الذي يضاعف الحاجة إلى أسواق جديدة للتجار

الأوروبيين، ويؤثر على تراجع الإنتاج الحرفي والزراعي المحلي (Schilcher, 1975, 482-505).

8. إضعاف الإنتاج المحلي للدولة العثمانية

بدأت التحركات الدبلوماسية التي بادر بها الإنجليز عام 1838 في الاتفاقية الإنجلو عثمانية، حيث تم بموجبها رفع جميع الاحتكارات التجارية، والسماح للتجار البريطانيين بشراء البضائع في أي منطقة عثمانية بضريبة استيراد مقدارها 5%، بينما كانت ضريبة الصادرات 12%، ثم ما لبثت أن انضمت إليها دول أوروبية أخرى مثل هولندا وبلجيكا (Issawi, 1966, 39-40). وبالرغم من وجود 8 مؤسسات تجارية في دمشق تجاوز ملاكوها رأس مال يقدر بمليون قرش، ومن أبرز ملاكيها الحاج حسين شرتشي ويتراوح رأسماله من 2-2.5 مليون قرش، وعبد الرحمن هاشم، وعمر سعيد آغا بغدادي الذي يعد رأسماله بين 1-1.5 مليون قرش وغيرهم، إلا أن هناك ما يقارب 29 شخصاً من التجار المسيحيين على رأسهم حنا عنحوري ورأسماله من 1.5-2 مليون قرش، و24 شخصاً من اليهود على رأسهم مراد ونسيم فارحي الذين كان رأسمالهما 1-1.5 مليون قرش، بالإضافة إلى من يسمى (الصرافين) الذين يختصون بتحويل السندات المالية (شيلشر، 1989، 82-84).

حتى أن دمشق كانت أموالها آخذة بالنضوب سنة بعد أخرى، الأمر الذي زاد من استيراد البضائع البريطانية بشكل مخيف (Schacht, 1964, 156-157)، ثم إن فرنسا شرعت بتحديث إنتاج الحرير وصناعة الغزل في لبنان بهدف تصدير الحرير اللبناني إلى فرنسا، ولم يتحقق للتصدير أن يرسخ على أسس ذات مغزى وبانتظام وتدر ربحاً إلا أوائل 1850م، حتى ارتفع مستوى الصادرات في عام 1853م للضعف (شيلشر، 1989، 87).

ازداد تقبل الناس للتجار الإنجليز والفرنسيين في الفترة بين 1820-1860م من القرن التاسع عشر، وكان من شأن الحوادث السياسية (حملة إبراهيم باشا 1830-1840، الأحداث الدامية بين الموارنة والدروز والمسلمين عام 1860) أن نشطت التجارة مع أوروبا حتى كان أمير لبنان بشير الشهابي قد جعل بيروت مركزاً أوروبياً للتجارة والتوزيع، الأمر الذي أدى إلى صراعات طائفية أسفرت عن تدخل عسكري أوروبي تمثل بفرنسا مباشرة، ما يعني أنه أعطى للتجارة الأوروبية دفعا قويا (شيلشر، 1989، 88). حافظت الحبوب والحرير على مكانها كسلعة تصديرية سورية رئيسية، ففي بيروت كان الحرير السلعة الرئيسية، وفي حيفا وعكا كانت الحبوب هي الأهم، أما في طرابلس فكانت السلعتين متساويتين، وفي اللاذقية التبغ، وفي يافا الحمضيات (شيلشر، 1989، 97).

اشتدت وطأة التبعية المالية على الولايات الشامية (الشام، بيروت، طرابلس، القدس، ...) حتى أصبحت في خيارات صعبة جداً، ولم تخفف هذه الوطأة من الصعوبات المالية حتى أنه في العام 1894 حولت ولاية دمشق 4/3 عائداتها إلى الخزينة العامة لدى الصدر الأعظم في الأستانة، وكان بين عامي 1894-1897 تزايداً ملحوظاً في متطلبات الأستانة، الأمر الذي أدى إلى وقف دفع رواتب المحليين، كانت الحاجة ملحة للاقتراض لتغطية النفقات قد ضعفت الخزينة لولاية دمشق، الأمر الذي دفعهم للاعتماد على أثرياء محليين، تزايد عدد غير المسلمين منهم، ففي عام 1840 طلب نجيب باشا أعضاء مجلس الخزينة أن يقسموا على كتبهم (وهو ما يؤشر إلى قوة التجار اليهود والمسلمين في دمشق) وقد انقسم هؤلاء المدنيين إلى ثلاثة أقسام هم:

1. الرعايا العثمانيون، مسلمون ومسيحيون ويهود.
2. المستثمرون الأوروبيون.
3. حمايات المستثمرين الأوروبيين، ممن يقيم في سوريا بصفة قناصل أو مبشرين، أو رجال أعمال؛ وهم محليون يتمتعون بالحماية الأوروبية، وهم من أبناء الطوائف المسيحية مثل الارثوذكس والانجيليين والكاثوليك والمارونيين واليهود (شيلشر، 1989، 105).

امتد التأثير حتى عقد القنصل الفرنسي الكونت راتي مينتون صلة خاصة بالكاثوليك المحليين، أثر من خلاله اليهود على باقي الناس في دمشق، حتى بلغت المبالغ المترتبة على الولاية عام 1863 أكثر من 17.5 مليون قرش عثماني (شيلشر، 1989، 105)، وفي كثير من الأحيان كانت الديون على القرى تزيد من سعر القرية لو بيعت (شيلشر، 1989، 107). أصبحت إدارة الولاية الدمشقية برمتها تحت سيطرة مقرضي المال من الجماعات التي تتمتع بالحماية الأوروبية، حتى أن اليهودي شمعايا أنجلو ويتمتع بالحماية النمساوية قام بشراء كافة حقوق الأوروبيين ليصبح المسيطر الأول على ولاية دمشق عام 1859 (شيلشر، 1989، 108).

استمرت الدولة في إجراءاتها مقررّة زيادة الرسوم الجمركية، والاستيلاء على دور البريد الأجنبية، وخضوع الأجانب في الدولة للقوانين العثمانية ومحاكمتهم أمام المحاكم العثمانية (مصطفى، 1982، 288). الأمر الذي أدى إلى انهزام الاقتصاد العثماني، وتراجع العملة العثمانية، وإفلاس الباب العالي، وإعلان الوصاية الغربية على الأقليات، وتبدل الولاءات، واختراق السيادة العثمانية.

نتائج الاختراق الاقتصادي

لم تكن الدولة العثمانية لتعقد هذه المعاهدات إلا لأسباب مهمة بالنسبة لها، منها رغبة العثمانيين في الحصول على الموارد اللازمة لتغطية متطلبات الحروب المستمرة في أكثر من جبهة (الدوري، 2012). لكن هذا لم يمنع من تأثر الدولة العثمانية بهذه المعاهدات فكان لها آثار بقيت واضحة حتى انتهاء الدولة العثمانية نفسها، ومنها:

1. حطمت الامتيازات اقتصاد الدولة العثمانية بتحطيمها النظام الضريبي القائم على حماية التجارة المحلية ضد المنافسة الأجنبية (الشناوي، 1980، 42). والحقيقة التاريخية تؤكد أن هذه الامتيازات حالت دون قيام الدولة بتنفيذ مشروعات إصلاحية، واستناب موارد مالية جديدة لمجابهة نفقات الإدارة والحكم، حتى أصبحت هذه المعاهدات موثيق مذلة للعثمانيين (الشناوي، 1980، 750-751). وقد كانت بلاد الشام أول المتضررين من الضرائب المفروضة فتدهور الاقتصاد، وازدادت الضرائب لتعويض العجز الكبير في الميزانية العثمانية.

2. صنعت الامتيازات اضطراباً مالياً كبيراً أدى إلى نقص المواد الأولية في السوق العثمانية نظراً لزيادة الطلب الأوروبي عليها.

3. عجزت الصناعة العثمانية عن الاستمرار في المنافسة، مما فتح المجال أمام الصادرات الأوروبية (اولسن، 1403).

4. انخفضت الرسوم المفروضة على الصادرات الفرنسية بنسبة أقل من 10% وصولاً إلى 1% (عبد الباري، 1348، 29).

5. إضعاف قيمة النقد المحلي نتيجة استيراد النقد المزيّف، وتأزم الوضع الاقتصادي (الصباغ، 1989، 361).

6. احتكار التجارة العثمانية للشعوب الأوروبية ونصارى الشرق الإسلامى (هاملتون وبوين، 1997، 338).

7. تدنى أسعار الأقمشة الصوفية العثمانية.

8. كسب ثقة التجار العثمانيين من قبل التجار البريطانيين بسبب عدم التلاعب بالأسعار، الأمر الذي أدى إلى تفضيل

الأهالي للبضائع الأوروبية، وحصر الشراء منهم (الصباغ، 1989، 260).

9. زيادة أعداد البطالة، وركود السوق في الشام نتيجة عدم تعامل التجار مع موانئ بلاد الشام بسبب استخدام شركة الهند

الشرقية طريق رأس الرجاء الصالح لشحن المنتجات مباشرة لأوروبا (عوض، 1969، 175).

10. التحكم في تجارة الحرير (عوض، 1969، 175-177).

11. تفوق التجار الأوروبيين على تجار الشام بسبب انخفاض الضريبة وازديادها على التجار الشوام (العقاد، 1992، 36).

12. فتح المجال أمام تجار الانجليز لتجارة التفرقة الأمر الذي كان محظوراً عليهم سابقاً.

13. احتكار التجار اليهود لعمليات التحويل المالي بين الأوروبيين والحكومة العثمانية واشترائهم في أعمال الترجمة للدولة.

14. تكريس الهوية القومية للطوائف الشامية باستخدام الأرمن في حلب والأرثوذكس في الشام لغايات الترجمة بين أهل الشام

والأوروبيين، الأمر الذي أدى إلى وجود الطبقة المالية في المجتمع الشامي.

15. هيمنة غير المسلمين من اليونان والأرمن واليهود على مجالي التجارة والصرافة (قاري، 2001، 71-77).

الخاتمة

بعد دراسة الاختراق الاقتصادي على الدولة العثمانية وأثره في تكك الروابط الداخلية للدولة، اتضح مدى عمق التفكير الأوروبي باعتماد أسس وقواعد جديدة للسيطرة على الدولة العثمانية بعد ضعفها العسكري في مجابهتها؛ الأمر الذي أدى بدوره إلى اختراق داخلي لعبت من خلاله الدول الأوروبية الغربية مثل فرنسا وانجلترا على وتر الاقتصاد فقط، مستغلةً بذلك تلك الامتيازات التي عقدت مع الدولة العثمانية وما نتج عنها من أحقية في حماية الرعايا المسيحيين الذين ينتمون لطوائفهم.

لم تترك الدولة العثمانية الأثر المترتب على تلك الامتيازات، بالرغم من المحاولات الإصلاحية إلا أن الحروب التي كانت تخوضها الدولة العثمانية وحاجتها إلى الأموال لتدعيم هذه الحروب أخذت تقضي شيئاً فشيئاً على موارد الدولة من صناعة

وزراعة، فيما استغلت هذه الدول ذلك النقص في الموارد بطرح البضائع الأوروبية من جهة، واستعمال العمال والتجار والصناع العثمانيين في تجارتهم من جهة أخرى، ثم ما لبثت أن وضعت الاقتصاد العثماني في بلاد الشام تحت هيمنتها من خلال سيطرة الحاميات الأجنبية لا بل والرعايا الأوروبيين من أبناء الأقليات المسيحية واليهودية الذين استطاعوا أن يقدموا القروض للدولة العثمانية، سيطروا من خلالها على الولايات الشامية حتى أصبحت تتبع لهم. تنازلات تلو التنازلات ما قدمته الدولة العثمانية للدول الأوروبية ولم تأخذ بالمقابل شيء، إلا اقتاعها بأهمية توفير المورد المالي للجيش والقوات العثمانية في حروبها، الأمر الذي كان له الدور الأكبر في تبديل الولاءات نحو الدولة العثمانية، وتغيير النظرة تجاه الدولة العثمانية بعد أن كانت نظرة الولاء والقناعة لدى السكان بأن هذه الدولة تمثل الخلافة الإسلامية إلى نظرة الشعور بالظلم والتشاؤم من استمرارية حكم هذه الدولة، وضعف الاقتصاد العثماني، لا بل وتغلغل التجارة الأوروبية في محيط الولايات الشامية، مما وّد بدوره شعورًا نحو الخلاص من الدولة مع ظهور الأطماع الأوروبية الحقيقية بالسيطرة على الولايات الشامية لما لها من دور فاعل في خط التجارة العالمي أولًا، ولاحقًا على المناطق المقدسة عند المسيحيين ثانيًا، فظهر خلال فترة الدراسة الاحتلال البريطاني للولايات العثمانية من خلال تقاسم المنطقة بينهم، مثل احتلال فرنسا للجزائر عام 1830م، واحتلال إنجلترا لعدن عام 1839م، واحتلال فرنسا لتونس عام 1881م، واحتلال إنجلترا لمصر عام 1882م، وتمكنت إنجلترا من توقيع اتفاقيات أمن وحماية مع مشايخ الخليج العربي حتى عام 1899م.

المصادر والمراجع

- أبو خليل، شوقي، (2005)، أطلس التاريخ العربي الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط12.
- ابن منظور، جمال الدين، (2003)، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت.
- جحا، شفيق وآخرون، (1998)، المصور في التاريخ، دار العلم للملايين، ج8.
- الحكيم، يوسف، (1991)، سورية والعهد العثماني، ط4، دار النهار للنشر، بيروت.
- الدوري، رائد، (2012)، معاهدة الامتيازات العثمانية الانجليزية لعام 1580 أسباب عقدها، بنودها، نتائجها دراسة تاريخية تحليلية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد 4، عدد 13.
- ريان، محمد رجائي، (1987)، مصالحي فرنسا الاقتصادية في سورية 1535-1920، مجلة دراسات تاريخية، العددان 27، 28، دمشق.
- شقيرات، أحمد صدقي، (2017)، تاريخ الإدارة العثمانية في شرق الأردن، وزارة الثقافة، المملكة الأردنية الهاشمية.
- الشناق، عبد المجيد زيد، (1999)، العلاقات الألمانية الاتحادية-العراقية منذ 1949 حتى 1958م، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، مجلد 26، ص 388 - 421.
- الشناق، عبد المجيد زيد، (1995)، تاريخ نشوء جمهورية ألمانيا الاتحادية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، عدد6، مجلد 22، ص 2510-2515.
- الشناق، عبد المجيد زيد، (2003م)، العلاقات السعودية الألمانية الاتحادية خلال عهد الملك سعود بن عبد العزيز 1953 - 1964، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 30، عدد 3، ص 482 - 497.
- الشناوي، عبد العزيز، (1980)، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتوحة عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- الصباغ، ليلي، (1989)، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1.
- العريض، وليد، (1997)، تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 24، عدد 1، الجامعة الأردنية.
- الغزالي، قيس، (2014)، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، دار آفاق للنشر والتوزيع، القاهرة.
- العقاد، صلاح، (1992)، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة 1990/1991، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- عمر، أحمد مختار، (2008)، معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، مجلد 1.
- عوض، عبد العزيز، (1969)، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، دار المعارف، القاهرة، ج1.
- الغنيمي، مازن، (2016)، الأهمية التاريخية لمرفأ بلاد الشام في عصر السلطنة العثمانية 1880-1918، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد 38، عدد 5.

- قاري، ياسر، (2001)، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، رسالة دكتوراه، ج 1.
المحامي، محمد فريد، (1981)، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط1.
مصطفى، احمد عبد الرحيم، (1982)، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت.
نصار، عبد العظيم عباس، (2016)، التنظيمات الحرفية والصناعات المحلية في العهد العثماني، مجلة مركز دراسات الكوفة، عدد 43.
نوار، عبد العزيز سليمان، وجمال الدين، محمود محمد، (1999)، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، نصر، ص134-155.
هنداوي، سهام، (2013)، التطور التاريخي للعلاقات الألمانية العثمانية 1876-1909 وثائق سرية، دار نينوى، دمشق.
.....، الاختراق الفكري، منشورات مركز الإعداد والتطوير الثقافي، بغداد، 1986.

المراجع العربية:

- أوغلو، أكمل الدين إحسان، (2010)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعادوي، مكتبة الشروق الدولية، مجلد 1، القاهرة.
أولسن، روبرت، (1403)، حصار الموصل والعلاقات العثمانية الفارسية، ترجمة: عبد الرحمن بن الحاج الجليلي، دار العلوم، الرياض، ط 1.
أوين، روجر، (1990)، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي 1800-1914، ترجمة: سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.
اينالجيك، خليل، وكواترت، دونالد، (2007)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية (1300-1600)، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، ج 1.
شيلشر، ليندا، (1989)، دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة: عمرو الملاح ودينا الملاح، دار الجمهورية، سوريا.
مذكرات خير الدين بربروس، (2010)، ترجمة: محمد دراج، شركة الاصاله للنشر والتوزيع، الجزائر.
هاملتون، جيب، وبوين، هارولد، (1997)، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: عبد المجيد القيسي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.

المراجع الأجنبية:

- Antony Black (2001), "The state of the House of Osman (devlet-i al-i Osman)" in The History of Islamic Political Thought: From the Prophet to the Present, Edition 2.
Arthur Leon Horniker (1946), Anglo-French Rivalry in the Levant From 1583-1612, Journal of Modern History, London, Vol.
Charles Issawi (1966), the economic history of the middleeast. 1800-1914, Chicago.
Charles Issawi (2010), An Economic History of the Middle East and North Africa, Routledge, London.
DIMITRI KISIKES (1985), L EMPIRE OTTOMAN (PARIS; PUF. 1985).
Halil İnalçık, Donald Quataert (1971), An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300-1914.
J, Schacht (1876), Introduction to Islamic Law, Oxford, 1964.
S. A. Skilliter, William Harborne and The Trade With Turkey: 1578-1582, Oxford, 1977.
Schatkowski – Schilcher, Linda (1975). Ein Modelfall indirekter wirtschaftlicher Durchdringung: Das Beispiel Syrien.
In: Geschichte und Gesellschaft, Zeitschrift für Historische Sozialwissenschaft, 1. Gd.
Sevket Pamuk (1987), The Ottoman Empire and European capitalism, 1820-1913, Cambridge University Press.

المواقع الإلكترونية:

- أديب، عبد السلام، (2003)، التقسيم الدولي الجديد للعمل، الحوار المتمدن، عدد 602.
العواد، محمد، السياسة الفرنسية تجاه العالم الإسلامي خلال القرنين 18 و19م الدولة العثمانية والمغرب نموذجا، رباط الكتب، مجلة الكترونية متخصصة في الكتاب وقضاياها. <http://ribataalkoutoub.com/?p=1118>.
وكالة عمون الإخبارية، الأردوغانية العثمانية، <http://www.ammonnews.net/print/310447>.
<https://ar.wikipedia.org/wiki/بلاد-الشام>.

European Economic Penetration in the Ottoman Empire during the 19th century 1800-1899: The Levant as a Model

*Rauf Abdullah Moh'd Al-Shraiyyeen, Abdelmajeed Al Shannag**

ABSTRACT

The study dealt with the economic penetration of the Ottoman Empire, which was achieved through the privileges obtained by the European countries in an organized manner, and the impact of those privileges on the Ottoman Empire, and dealt with the region of Levant in particular because of the difference and change in the Shami economy as a result of In addition to the European methods and methods in dealing with the Shami economy, ways of protecting and supporting the European economy in exchange for the dependence of the Shami economy, and then the methods of transforming the Shami farmers and their diversion from their agriculture to service work in trade.

Keywords: Economic penetration, Ottoman Empire, Levant, 19th century.

*. Ministry of Education, Jordan; Department of Modern and Contemporary History, University of Jordan. Received on 5/2/2018 and Accepted for Publication on 9/10/2018.